21 هيكلية التعليم و التكوين بكل إقليم

الإصلاح يقتدي تحميل المسؤولية عن النتائج للمتنفذ الإقليمي

تحقيق إصلاح التعليم العمومي, كتحقيقه بباقي القطاعات العمومية, سيبقى رهينا بتحميل مسؤولية نتائج مردودية المؤسسات التعليمية للمتنفذ في كل إقليم من أقاليم المملكة. و هذه الجملة تستحق التسطير عليها بمائة سطر, لما لها من أهمية قصوى. فمن دون توفير هذا الشرط ستظل كل الإجراءات المتخذة في هذا الشأن من دون أثر على الرفع من مستوى التلاميذ المتدني جدا .**الميثاق الوطني للتربية و التكوين** يشير إلى هذا الشرط بعبارة **"ضبط المسؤولية و المحاسبة عليها بوضوح"** و لكن مع الأسف الشديد, ليس في الموضوع الأهم بالتعليم و المتعلق بمردودية المؤسسات التعليمية و من دون تحديد لا المُسائِل **المحاسِب** و لا المسؤول **المحاسَب**.فيما يخص **واضع السياسات العمومية التربوية والتكوينية** الذي يعنيه النص.

> ينظر إلى نظام التربية والتكوين كبنيان يشد بعضه بعضا, حيث تترابط هياكله ومستوياته وأنماطه في نسق متماسك ودائم التفاعل والتلاؤم مع محيطه الاجتماعي والمهني والعلمي والثقافي. ومن ثم ,فإن إصلاح كل جانب من جوانبه, وتقويم نتائجه وملاءمته المستمرة, تتطلب التحكم في كل المؤثرات والعوامل المتفاعلة فيه. وبناء عليه, يوحد الإشراف على وضع السياسات العمومية التربوية والتكوينية وتنفيذها وتتبعها, على نحو يضمن انسجامها وقابليتها للتحقيق بشكل متماسك, وعملي وحثيث ,مع ضبط المسؤولية والمحاسبة عليها بوضوح.
>
> المادة 154 من الميثاق الوطني للتربية و التكوين

المسؤولية و المحاسبة تعني هنا : **" وضع السياسات العمومية التربوية والتكوينية وتنفيذها وتتبعها"**. هذا جيد بالنسبة لواضع السياسة العمومية التربوية و التكوينية. لكن يبقى السؤال مطروح في شأن تحديد كيفية تقييم نتائج تطبيق تلك السياسة من جهة و تحديد من يقيمها و يحاسِب واضعها من جهة أخرى. هذا ما لم يشر إليه الميثاق. ثم حتى في حال تحديد هذين الأمرين تبقى المسؤولية عن قرب من المؤسسات التعليمية غائبة, فيصعب بل يستحيل التحكم في تطبيق السياسات المسطرة فوقيا.

المتنفذ الإقليمي في مجموعة المؤسسات التعليمية و المسؤول عن نتائجها

تتوفر حاليا جل الوزارات على متنفذين إقليميين يمثلون المصالح المركزية, و يطبقون و ينفذون قراراتها و تعليماتها. و و يُدْعى كل منهم **مندوبًا** أو **نائب الوزارة**. و لا يتحمل أية مسؤولية عن نتائج تنفيذ و تطبيق التعليمات الفوقية التي يتلقاها من وزارته. و لا يجوز أن يتحملها ما دام لا دخل له في إعداد و إقرار تلك التعليمات و ما دام لا يجوز له التصرف فيها. و كما أسلفنا لن يتحقق أي إصلاح في أي قطاع عام ما دام المتنفذ إقليميا فيه لا يجوز له لا إعداد برامج العمل بالإقليم التي تأتيه من الفوق و لا يجوز له التصرف فيها. بذلك يكون نائب الوزارة غير مسؤول عن نتائج تطبيقه لتلك التعليمات فلا يجوز محاسبته عليها.

و هناك قطاعات عمومية كالعدل و الصحة, على سبيل المثال, يتعذر تحميل المسؤولية للمتنفذ فيها إقليميا حتى في حالة ما إذا كانت له صلاحيات واسعة في تدبيره للمصالح التي يشرف عليها. و ذلك بالنظر لصعوبة إيجاد آليات موضوعية من شأنها تقييم مردودية مؤسساتها. فللقاضي سلطة تقديرية تحول يصعب معها تقويم جودة الأحكام الصادرة عن أية محكمة, لا كمًّا و لا نوعًا. و للطبيب نفس السلطة التي لا يمكن معها الحكم على جودة أداء أي مستشفى. مهما كانت نوعية الأحكام سيدعي القاضي في محكمته و الطبيب في مستشفاه أداء واجبه باجتهاد تطبعه حسن النية.

إلا أنه يمكن تقييم مردودية المؤسسات التعليمية في نهاية كل سنة دراسية عن طريق نتائج الامتحانات الإقليمية المُوَحدة و الحاسمة في انتقال تلاميذ السنة الأخير منه للسلك الموالي. و على ضوئها يمكن محاسبة و مساءلة المتنفذ إقليميا

في المؤسسات التعليمية بكل سلك عن مجمل تلك النتائج في نهاية كل سنة دراسية. و تصح تلك المساءلة فقط إذا ما كانت له صلاحية التصرف في إعداد البرامج و المناهج و صلاحية تعديلها و استبدالها بغيرها عند الحاجة من أجل تحقيق النتائج المطلوبة.

تعيين متنفذ إقليمي على رأس مجموعة مؤسسات كل سلك تعليمي

من أجل تحديد المسؤوليات عن نتائج قطاع التعليم لا بد من التخلي عن مركزية القرار و مركزية التسيير من أجل تفويضهما لمتنفذ إقليمي يشرف عن قرب على تسيير و تدبير مجموعة المؤسسات التعليمية من سلك من أسلاك التعليم بالإقليم. فيوجد بكل إقليم :

1) متنفذ في مجموعة مدارس الإقليم الابتدائية
2) متنفذ في مجموعة إعداديات الإقليم
3) متنفذ في مجموعة ثانويات الإقليم

مع الصلاحيات التالية لكل منهم :

1) سلطة كاملة و مباشرة على كل الأطر التي تعمل تحت إشرافه من أساتذة و مديري المؤسسات التعليمية و إداريين و مفتشين. **و كل ذلك في أطار القوانين المعمول بها بالتشريع المدرسي.**
2) استقلال المتنفذ في كل سلك عن باقي المتنفذين في باقي الأسلاك بنفس الإقليم, و تبعيتهم جميعا للأكاديمية الجهوية للتربية و التكوين.
3) الحرية في إعداد برامج و مناهج التدريس على ضوء الامتحانات الموحدة الإقليمية التي يعدها و يشرف عليها السلك الموالي بنفس الإقليم و التي بها ينتقي هذا السلك تلاميذه الجدد.
4) إعداد الامتحان الموحدة الإقليمي الذي بواسطته ينتقي كل سلك تلاميذه الجدد من السلك الذي قبله, و الإشراف الكلي عليها. **بذلك يحدد كل سلك للسلك الذي قبله الحد الأدنى من المواصفات التعليمية و التكوينية المطلوب توفرها في التلاميذ المرشحين للانتقال لسلكه.**

تقسيم قطاع التعليم إلى ثلاثة مسارات ابتداءً من السلك الإعدادي

حين يصبح التعليم الابتدائي يؤدي دوره كاملا بإعداد تلاميذ مؤهلين بشكل جيد من أجل متابعة دراستهم بمختلف أصناف الإعداديات, يجب تقسيمهم بحسب مستوى مؤهلاتهم إلى ثلاث فئات :

1) فئة المتفوقين
2) فئة المتوسطين
3) فئة المقبولين

ثم توجيه كل منها في المسار الذي يليق بها من بين المسارات الثلاث كالتالية :

فئة	النسبة	المسار	القطاع
المتفوقين	%33	**إعدادية** التعليم العام	وزارة التربية و التكوين
المتوسطين	%33	**إعدادية** التعليم التقني	مكتب التكوين المهني و إنعاش الشغل
المقبولين	%33	**إعدادية** التكوين المهني	

مع منح التلميذ إمكانية تصحيح المسار في الطريق بالانتقال من مسار إلى الذي يليه أو الذي قبله, بحسب ما يقتضيه التغير الحاصل في مؤهلاته المعرفية و الذهنية.

هيكلية التعليم و التكوين بكل إقليم

فتصبح هيكلية التعليم و التكوين **بكل إقليم** على الشكل التالي:

القطاع	وزارة التعليم	مكتب التكوين المهني و إنعاش الشغل	
المسار	العام	التقني	التكوين المهني
السلك	الابتدائي		
	الإعدادي	الإعدادي	الإعدادي
	الثانوي	الثانوي	الثانوي

⇩

التعليم العالي

بثلاثة متنفذين في مسار **التعليم العام** التابع **لوزارة التربية و التكوين**

1) متنفذ في مجموعة المدارس الابتدائية
2) متنفذ في إعداديات التعليم العام
3) متنفذ في ثانويات التعليم العام

بأربعة متنفذين في مساري **التعليم التقني و التكوين المهني** التابعين **لمكتب التكوين المهني و إنعاش الشغل**

1) متنفذ في إعداديات **التعليم التقني**
2) متنفذ في ثانويات **التعليم التقني**
3) متنفذ في إعداديات **التكوين المهني**
4) متنفذ في ثانويات **التكوين المهني**